المنظمة الليبية للإعلام المستقل

Libyan Organization For Independent Media

التقرير السنوي لحرية الصحافة في ليبيا

في الفترة من 15 مايو 2022 إلى 15 مايو 2023

إعداد: فريق الرصد والتوثيق في المنظمة الليبية للإعلام المستقل

20 مايو 2023

النسبة الأكبر من الانتهاكات هي انتهـاك
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين

المحتويـــات

1.المقدمة.....2
2.المنهجية.....2
3.ملخص الانتهاكات 3
4.بيانات المنظمة المنشورة بخصوص الانتهاكات ضد الصحفيين 7
5.انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لموظفي الإعلام 10
6.القوانين والقرارات المحتوية على مخالفات للمعايير الدولية لحرية الصحافة...10
7.التوصيات.....12

1. المقدمة:

أعد هدا التقرير قبل فريق الرصد في المنظمة الليبية للإعـلام المستقل و يحتوي على أبرز الانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيين أو ضد المؤسسات الإعلامية أو ضـد حرية الصحافة في ليبيا في الفترة من 15 مايو 2022 إلى 15 مايو 2023.

2. المنهجية:

قام فريق الرصد والتوثيق في المنظمة الليبية للإعلام المستقل بإعـــــداد هدا التقرير المعني بحرية الصحافـــــة في ليبيا وذلك بعد التحـــري والاستقصـــاء والتواصل وإجراء المقابلات الشخصيـــة أو الهاتفية أو عبر الإنترنت مع عدد من النشطاء والصحفيين ومالكي وسائل إعلامية وأقارب الضحايا و أصحابهم، ورصد لقرارات حكومية وقوانين والإجـــراءات المتخدة من قبل السلطات والمتعلقة بالعمل الصحفي خلال الفترة من 15 مايو 2022 إلى 15 مايو 2023.

كما أعدت المنظمة نموذجا لرصد الانتهاكـــــات ووضعت الرابط على موقعها الإلكتروني وصفحتها على فيسبوك وفي موقعها الإلكتروني:

https://lofim.org.ly/2022/06/27/%d8%a8%d9%84%d8%ba-%d8%b9%d9%86-%d8%a7%d9%86%d8%aa%d9%87%d8%a7%d9%83-%d8%b6%d8%af-%d8%ad%d8%b1%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d8%ad%d8%a7%d9%81%d8%a9/?fbclid=IwAR1dnwvZAfQgoJ_v63TdWnNEvwyWhAog1rB-FT6HAUvuHsATKI0x0UGfvD8

ويقوم فريق المنظمة كدلك بالتواصل المباشـــــر مع الصحفيين المتعرضيـــن للانتهاكات وإرسال الرابط إليهـــم ومساعدتهم في ملء النموذج الخاص بتوثيق الانتهاكات واحتوى النموذج على البيانات التالية :

- اسم الضحية الرباعي
- الجنسية
- الجنس
- العمر
- المكون الإثني
- الحالة الاجتماعية *
- عدد الأطفال *
- المؤهل العلمي *
- المدينة التي تقيم فيها
- المنطقة
- رقم الموبايل " واتساب "
- البريد الإلكتروني
- الوظيفة الإعلامية
- إذا كانت الوظيفة غير مدكورة في السؤال السابق، فماهي وظيفتك الإعلاميةالوضعية المهنية: فريلانس، متعاقد
- هل لديك عقد عمل مكتوب وموقع مع المؤسسة التي تعمل لديها؟
- اسم المؤسسة الإعلامية التي تعمل بها
- طبيعة المؤسسة الإعلامية، راديو، تلفزيون، صحيفة مطبوعة، إلكترونية
- إذا كانت طبيعة المؤسسة الإعلامية التي تعمل بها غير مدكورة في السؤال السابق فاذكرها
- تبعية المؤسسة الإعلامية التي تعمل بها، حكومية ـ خاصة
- هل المؤسسة الإعلامية التي تعمل بها ما هي الجهة الرسمية التي أصدرت لك تصريح العمل الصحفي؟

- ما هي طبيعة الانتهاك الدي تعرض إليه الضحية بسبب العمل الصحفي
- إذا كان الانتهاك غير مدكور في السؤال السابق فاذكره
- تاريخ وقوع الانتهاك
- مكان وقوع الانتهاك
- الجهة المسؤولة عن الانتهاك
- ما هو الدافع وراء الانتهاك في وجهة نظرك؟
- اكتب ملخصا عن الانتهاك
- هل لديك أية وثائق أو مستندات تثبت الانتهاك، شهود، خبر صحفي، تقرير طبي؟ اذكرها
- هل تم توثيق الانتهاك من قبل أي منظمة؟ اذكرها؟ متى كان ذلك؟
- هل توافق في أن تستخدم المنظمة هده البيانات في إصدار تقرير يدين الانتهاك مع ذكر اسم الضحية؟
- هل توافق في استخدام أي معلومات في الاستمارة للمشاركة في بحوث أو ورقات علمية علنية منشورة حيث لا يتم ذكر اسم الضحية فيها؟ *
- يرجى بيان ما إذا كنت ترغب في الاحتفاظ بسرية هوية الضحية أو أية معلومات محددة في هده الاستمارة؟
- -اسم من ملأ الاستبيان وصفته وقرابته من الضحية

3.الملخـــص:

وصل إجمالي عدد الانتهاكات ضد الصحفيين في ليبيا من مايو 2022 حتى مايو 2023 هو 21 انتهاكـــــا تنوعت من اعتداءت علـى صحفيين وانتهاكـــــات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (19) وقوانين وإجرءات غير متوافقـــــة مع المعايير الدولية لحرية الصحافة (2)

جدول (1) الانتهاكات المرصودة ضد حرية الصحافة في ليبيا في الفترة من مايو 2021 إلى سبتمبر 2022

الانتهـــاك	العـــدد
اعتداءات ضد صحفيين وانتهاك الحقوق الاقتصادية	19
قوانين أو قرارات و إجراءات مثبطة لحرية الصحافـــة	2
العدد الكلـــي	21

وكانت النسبة الأكبر في الانتهاكات المرصودة هي انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين وذلك بعدم دفع مستحقاتهـــم المالية من قبل إدارات المؤسســات الإعلامية التي عملوا بها بنسبة 47%، وتأتي في المرتبــة الثانية بنسبة 16% المنع من التصوير أو التغطية الإعلامية.

كما جاءت في المرتبة الثالثة تقديم شكاوى تشهير في حق الصحفيين أو التهديد برفع شكاوى تشهير بسبب أعمالهم الصحفية، والتهديد والمضايقة والاعتداء الجسدي بنسبة 10.5% ، وجاء الانتهاك مصادرة أجهزة شخصية أو مواد صحفية في المرتبة الرابعة بنسبة 5.5%.

كما شكلت نسبة الصحفيين الليبين الدين تعرضوا للانتهاكات غالبية بنسبة 84% و16 % من جنسيات أخرى ، وكان للمرأة الصحفية نصيب من هده الانتهاكات بنسبة 26 %.

وكانت الغالبية من الصحفيين المتعرضين للانتهاكات من العاملين في المؤسسات الإعلامية الخاصة بنسبة 79%، بينما كانت نسبة الصحفيين المتعرضين للانتهاكات في المؤسسات الحكومية بنسبة 21%.

أما مكان وقوع الانتهاكات فتركزت في مدينة طرابلس بنسبة 53% ثم العاصمة الأدرنية عمان بنسبة 26% ثم مدينة بنغازي بنسبة 11% ثم مدينة صبراتة ومدينة طبرق بنسبة 5% من إجمالي الانتهاكات.

الجدير بالدكر أن 56% من الصحفيين الدين وقعت عليهم الانتهاكات بسبب أعمالهم الصحفية لا يرغبون في ذكر أسمائهم ولا تفاصيل الانتهاك الواقع عليهم، مما يعني أن هناك عدد أكبر من الصحفيين الدين لا يرغبون مطلقا في ذكر الانتهاك الواقع عليهم أو حتى توثيق الانتهاك نظرا لاعتبارات أمنية تهدد سلامتهم أو سلامة أسرهم.

شكل (1) طبيعة الانتهاكات التي تعرض إليها الصحفيـــــــون

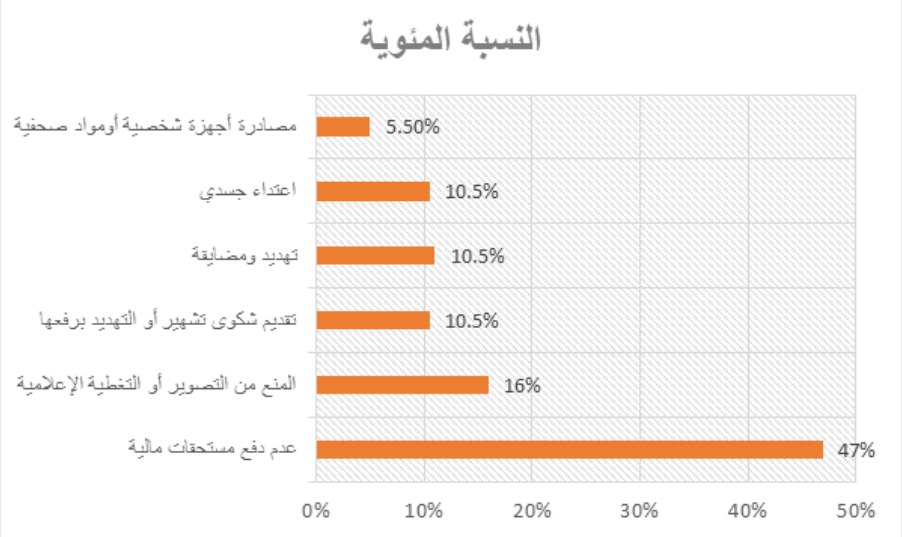

شكل (2) جنسيـــة الصحفيين الدين تعرضـــــــوا للانتهاكات

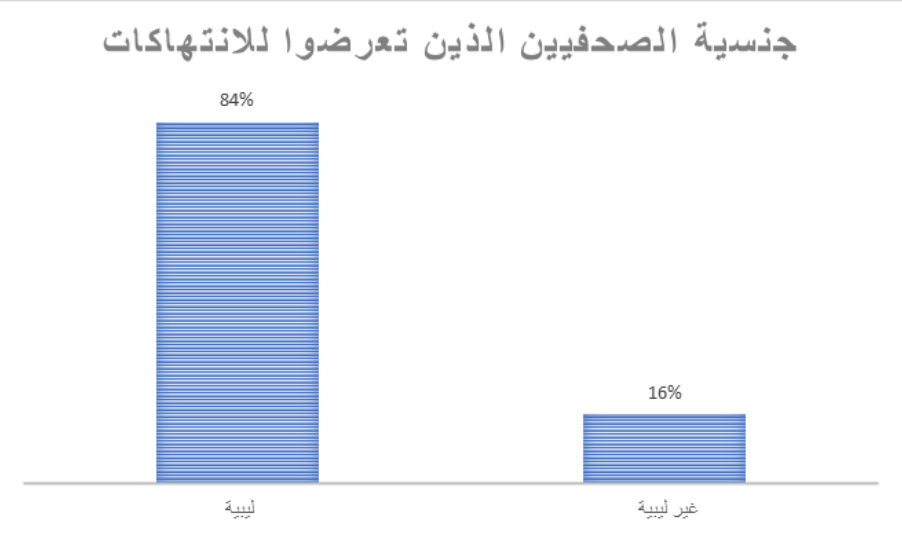

شكل (3) جندر الصحفيين الدين تعرضـــــــــــــوا للانتهاكات

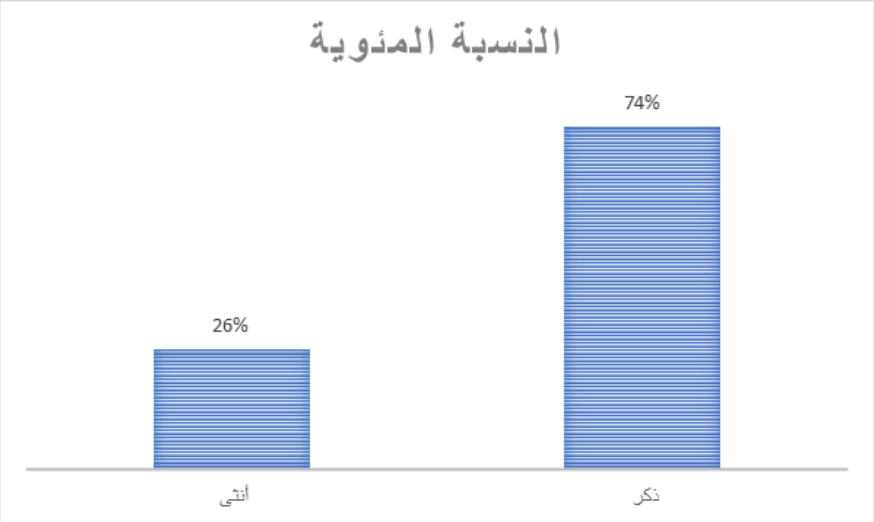

شكل (4) تبعية المؤسسة التي يعمل بها الصحفيـــــون الدين

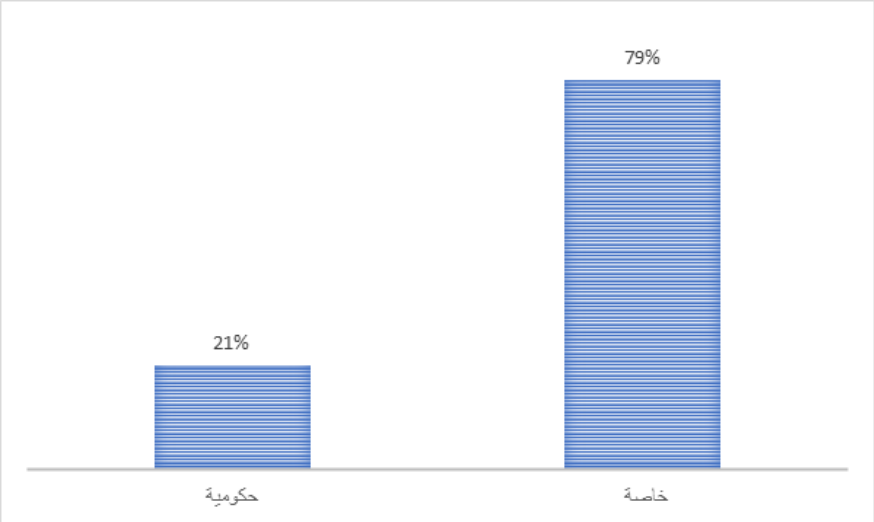

شكل (5) مكان وقوع الانتهاكـــات المرتكبة ضـــــد الصحفيين

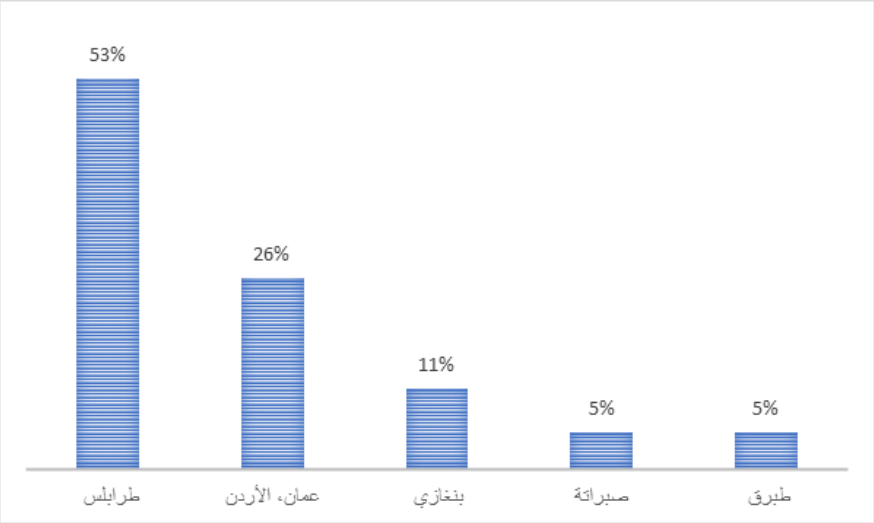

شكل (5) رغبة الصحفيين المتعرضين للانتهاكات في الاحتفاظ بسرية هوياتهم

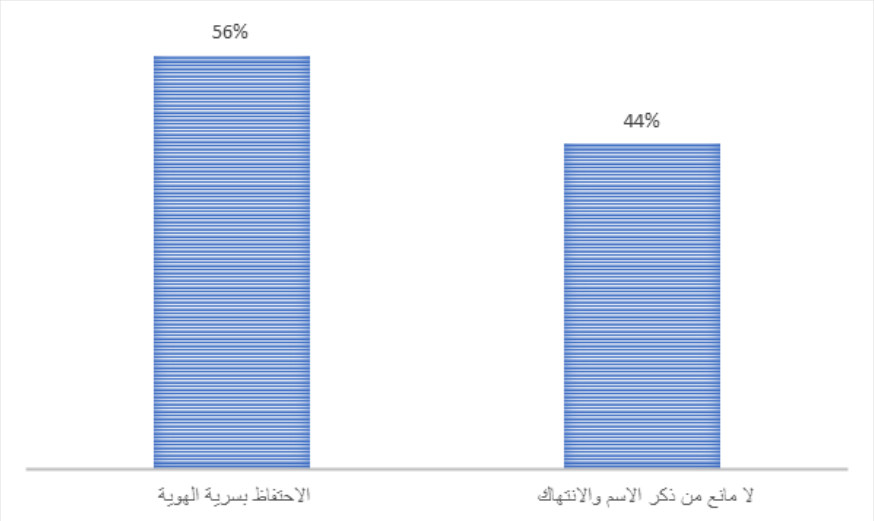

4.بيانات المنظمة المنشورة بخصوص الانتهاكات ضد الصحفيين:

1.4.بيان بخصوص منع صحفية ليبية من أداء عملها الصحفي:

استمرار التضييق ومنـــــع الصحفيين من العمل انتهاك صارخ لحـــــرية الصحافة تدين منظمات المجتمع المدني الموقعه ادناه واقعة منع الصحفية ربيعة حباس من أداء عملها من قبل المنظمين لملتقـــــى عضوات المجالس البلدية المنعقد يوم الثلاثاء 26 يوليو 2022 بفندق المهاري بطرابلس والدي تشـــــرف عليه وزارة الحكم المحلي بحكومة الوحدة الوطنية.

حيث قام أحد رجال الأمن بتوقيـــــف الصحفية ربيعة حباس بشكل مؤقت حتى التأكد من الجهة المنظمة إمكانية السماح لها بالدخول الى القاعة وتغطيـــــة الحدث، وقامت أحد المشرفـات على التنظيم بأخذ البطاقة الصحفية ربيعة لمدة 10 دقائق، من ثم ارجعتها لها وقالـــت لها إن الاسم غير مدرج في قائمـــــة المدعوين وأن لديهم تعليمات بمنع دخول من لا يوجد اسمه في القائمة وهده تعليمات إعلام وزارة الحكم المحلـــــي، ولم يسمح للصحفية ربيعة حباس بدخول مكـــان الملتقى بالرغم من تلقيها دعوة من الجهات المنظمة للحدث.

وتؤكد المنظمـــــات تضامنها ووقوفها إلى جانب الصحفية ربيعة حباس في ممارسة حقها الأصيل الدي كفله الإعلان الدستوري والمواثيـــق الدولية لحرية ممارسة عملها الصحفي والحصـــول على المعلومة دون تضييق، كما يخالـــــف الانتهـــــاك المرتكب من قبل أمن الفندق القـــرار الحكومي الدي أصدره رئيس مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية الدي يشـدد على ضرورة تمكين الصحفيين من أداء عملهـــــم بكل حرية.

تناشد المنظمـــــات الموقعة الجهات المعنية بمحاسبة مرتكبي هدا الانتهاك والتشـــديد على جميع مؤسسات الدولة العامة والخاصـــة بتقديم جميـــع التسهيلات لجميـــع الصحفيين بدون تمييز أو انتقائية ومساعدتهم في ممارسة عملهـــم بكل حرية ومهنية طالما لا يتعارض مع القانون.

المنظمات الموقعة:
• المنظمة الليبية للاعلام المستقل
• شبكة أصوات للإعلام
• المؤسسة الليبية للصحافة الاستقصائية
• منظمة جديد للإعلام الرياضي
• منظمة أطوار للأبحاث والتنمية المجتمعية
طرابلس | 28 يوليو 2022

2.4.بيان بخصوص الاعتداء على صحفي أمام مبنى البرلمان في مدينة طبرق :
الاعتداء على مراسل أمام مبنى البرلمان مؤشر خطير على استهداف الصحفيين في مدينة طبـــرق.

تُدين المنظمات الموقعة أدناه، الاعتداء الصارخ ضد مراسل قناة العربية والعربيـة الحدث "محمد مسعود" أثناء تأديته لتغطية صحفية أمام مقر مجلـــــس النواب بمدينة طبرق وتعبتره مؤشرًا خطيرًا لإستهـــدافـ الصحفيين في مدينة طبرق.

ووقع الاعتـــــداء صباح يوم الاثنين 15 أغسطـــــس 2022، حيثُ قام أفـــراد الأمن المكلفـــــون بتأمين المجلس، بالتهجم على المراسل جسدياً، الأمر الدي أدى إلى إصابة إحدى عينية، وبعض الكدمات التي كانت واضحة بالصور التي نشرت عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وتحمل المنظمات الموقعة أدناه السلطات الأمنية المسؤولـــة على تأمين مقر مجلس النواب في مدينة طبرق، مسؤوليـة الاعتداء على المراسل، وتطالب وزارة الداخلية بالكشف عن هوية مرتكبي هدا الاعتداء وملاحقتهم.

كما تستنكر المنظمـــــات صمت رئاسة الوزراء حيال الانتهاكات ضد الصحفيين والنشطاء، والتي ترتكبها المجموعات المسلحـــة المشرعنة من الحكومـــــة وتتقاضى رواتبهـــا من خزينة الشعب.

وإذ تعتبر المنظمات الموقعة عملية الاعتداء جريمة نكـــــراء في حق الصحافة وحرية التعبير في ليبيا، فإنها تذكـــر وزارة الداخلية بأن حماية النشطـــــاء والصحفيين من مسؤوليتهـــا.

المنظمات الموقعة:
- المنظمة الليبية للإعلام المستقل
- شبكة أصوات للإعلام
- المؤسسة الليبية للصحافة الاستقصائية
- منظمة جديد للإعلام الرياضي

طرابلس | 12 ديسمبر 2022

3.4.بيان بخصوص تهديد صحفي رياضي:
تهديد صحفي رياضي مؤشر خطير على استهداف الصحفيين في ليبيا

المنظمات الموقعة أدناه تدين التهديد الصريح الدي تعرض له الصحفي الرياضي أحمد جمعة من قبل الرئيس السابق لنادي الأهلي طرابلس وتعتبـــر ذلك مؤشر خاطئ لاستهداف الصحفيين وتهديدهم بالاعتقال والضرب.

وقع التهديد يوم الجمعة 9 ديسمبر 2022 حيث قام رئيـــــس النادي المذكور بالاتصال بالصحفي أحمد جمعة عبر هاتفه الشخصي وهدده باعتقالـه وضربه إذا لما يفصح عن مصادره بشأن موضـــوع نشره الصحفي يتعلق بانتخابات النادي، حيث قاله له حرفياً " منين جبت الكلام اللي كتبته" وعندما رد الصحفي بالرفـــض قال له " توا يجيبوك والعصا تخليك تعترف" في تهديد صريح وعلني.

التنظيمـــات الموقعة أدناه تحمل الجهات الأمنية المسؤولـــة عن السلامة الشخصية للصحفي.

كما تستنكر المنظمات صمت الجهات المختصة تجاه الانتهاكات والتهديدات ضد الصحفيين والناشطين والتي يرتكبها كل من تسول له نفسه المســـاس بحرية الرأي التعبير وتكميم الافواه.

وفي الوقـــــــت الدي تعتبر فيه المنظمات الموقعة أدناه التهديد جريمة ضد الصحفيين وحرية التعبير في ليبيا، فإنها تذكر وزارة الداخليـــة بأن حمايـــــة الناشطين والصحفيين مسؤوليتها.

الموقعون على البيان:
- المنظمة الليبية للإعلام المستقل
- منظمة جديد للإعلام الرياضي
- المؤسسة الليبية للصحافة الاستقصائية

طرابلس | 12 ديسمبر 2022

4.4.بيان بخصوص الاعتداء على مصور صحفي في طرابلس:

تدين المنظمات الموقعة على هدا البيان بشدة الانتهاك الدي تعـرض له المصور الصحفي "المعتصم الحراري" وتعتبره مؤشرا لعـــــــــدم التفات بعض الجهات التنفيدية لتعليمات الحكومة المتعلقة بحماية الصحفيين.

حيث رصدت المنظمـــات حادثة الطرد والاعتداء اللفظي والجسدي من قبل أحد أفراد الأمن على المصور الصحفي لوكـــالة الغيمة الليبية للأخبار "المعتصم بالله الحراري" ومصادرة كاميرته ومعدات التصوير ومسح المادة الإعلامية المسجلـــة أثنـــاء تغطيته للاحتفال بالذكرى (71) لاستقـــــــلال ليبيا؛ والمقـــام بمجمع قاعات "ريكسوس" في العاصمة طرابلس يوم السبت 24 ديسمبر 2022.

وتطالب المنظمات الجهات المعنية بفتح تحقيق سريع وعاجل في الحادثـــــة وذلك لوضع حد لمثل هده التصرفات الفردية التي تعرقل عمل الصحفيين وتعرض حياتهـــم للخطر.

وتذكـــــر المنظمات الموقعة بمنشور الرئاســـــي رقم (8) لسنة 2021 الدي أصدره رئيس حكومة الوحدة الوطنية في اليوم العالمي لحرية الصحافة 3 مايـــو 2021 والدي يؤكد فيه حق الصحفي للوصول إلى المعلومـــــــة وحمايته ومنع استهدافه أو تضييق عليه أثناء ممارسته للعمل الصحفي بالإضافـــة على تأكيده منع اعتقال أي صحفي أو استخدام العنف معه أثناء تأدية مهامه الصحفية.

- المنظمة الليبية للإعلام المستقل
- شبكة أصوات للإعلام
- منظمة جديد للإعلام الرياضي

طرابلس | 24 ديسمبر 2022

5. انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لموظفي الإعلام:

لأول مرة في ليبيا ، تمكنت المنظمة الليبية للإعلام المستقل من إثـــــارة قضية الحقوق الإقتصادية و الإجتماعية للصحفيين في ليبيا حيث حُرم العديد منهم من رواتبهم لعدة أشهر.

فقد تعرّض عدد كبير من العاملين في المؤسسات الإعلامية الليبية خلال العقـــد المنصرم إلى عمليات طـــرد تعسفي وتسريح جماعي بسبب الإغلاقات لعدد من القنوات التلفزيونية والإذاعات المسموعة والصحـــف المطبوعـــة والإلكترونية، وبالتالي فقـــــد هؤلاء الصحفيون مواطن عملهم الدي يضمـــــن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية بسبب غياب إطار تشريعي وتعاقدي واضـــح ومنصف عند التحاقهم بهده المؤسسات، وغياب رقابة وزارة العمل والتأهيـل المنوط بها مهمة التفتيش العمالي.

وأدانت المنظمـــــة الليبية للإعلام المستقـــل والمنظمات الشريكـــة لها هده الانتهاكات وأكدت أن الوقت قد حان لتنظيم عمل هده المؤسســـات الإعلامية وفقا للتشريعات الإعلامية التي تضمن حقوق العاملين في هدا القطاع.

ويعانـــي عدد من هؤلاء الصحفيين خطر عدم قدرتهـــم على العودة إلى البلاد على خلفية الولاءات السياسية للقنوات التي عملوا بها، وإذ تتخلى عنهـــم تلك القنوات اليوم فإنهم سيضطرون لمواجهة ظروف صعبة في الغربة تعود عليهـم وعلى أسرهم بضرر بالغ.

هدا ولا يزال يعاني بعـــــض العاملين في المؤسسات الإعلامية الليبية من تأخر دفع مرتباتهم، الأمر الدي زاد في تعقيد وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعيـــــة، ويعتبر ذلك أحد أبرز المخاطر المحدقـــــة بالمهنة الصحفية؛ بل وصل الأمر ببعض إدارات القنوات إلى عدم الاعتراف بحقهم بحجج واهية مخالفة للقانون.

تلقت المنظمة الليبية للإعلام المستقل شكاوى من 8 صحفيين عملوا لدى:

1.قناة ليبيا روحها الوطن الفضائية و مقرها عمان ، الأردن و أفاد العاملـــون في القناة بأن إدارة القناة تأخرت في دفع المستحقـــــات المالية لبعض موظفيها الصحفيين لعدة أشهـــر ومنهم مند ما يزيد عن سنة كاملـــــــة مما خلق ظروفاً اجتماعية صعبة جداً في ظل ارتباطهم بالتزامات أسرية واجتماعيـــــة معيشية، الأمر الدي أدى إلى تعرضهـــــم لملاحقات قانونية في دولة الأردن بسبب عدم استطاعتهم تسديد التزاماتهم المالية.

وأرسلت إدارة قناة ليبيا روحها الوطن، التي تعد حســـــب هيئة الإعلام الأردنية قناة خاصة لا تزال مرخصة في الأردن وتملكها شركة اسمها الجداول للإعـــــلام ومديرها العام السيـــــد العارف النايض، يوم 30 مايو 2022 رسالة ممهورة باسم رئيس مجلس إدارتها عارف النايض، إلى موظفيها أعلن فيها عن توقـــــف بثها الفضائي، متعهـــــداً بأنه سيتم دفع مستحقات جميع العامليـــــن ومرتباتهـــــم المتأخـــــرة خلال الفترة مابين 1 - 10 يونيو 2022 كحد أقصى للسداد، الأمـــــر الدي أخلفه ولم يتحقـــق.

وبالرغم من الوعود التي أطلقهـــــا مدير القناة للصحفيين والدين لم يتم تسديد مستحقاتهم الماليـــــة، ومضي أكثر من 20 يوماً على البيـــــــان الدي نشرته القناة، فإن المدير العام أخلف بتعهداته لأكثر من مرة بعد أن حدد مواعيد للإيفاء بكافة المستحقات المالية وهو ما لم يحدث حتى تاريخ كتابة هدا البيان.

يقـــــول أحد الصحفيين الدين عملوا في قناة ليبيا روحها الوطن "خلال الأعوام الماضية كان هناك تأخير في دفـــع المستحقات لكنها لم تتأخر عن ثلاثة أشهر كأقصـــــى مدة، لكن في السنوات الأخيرة أصبحت تتأخر عاماً وأكثر من ذلك، وحتى هده اللحظـــة لم أستلم أيا من مستحقاتـــي والتي مجموعهـــا اثنا عشر شهراً"

2.قناة ليبيا بانوراما الفضائية ومقرهـــا بطرابلس ،ليبيا و أفادو العاملين بأن إدارة القناة تأخرت في دفع المستحقات المالية لبعض موظفيها الصحفييـــن لعدة أشهر ومنهم مند ما يزيد عن سنة كاملة؛ وبعد مطالبة الصحفيين لحقهم قامـــت إدارة بانوراما برفضهم وعدم الاعتراف بحقهم؛ فقدم الموظفون العاملـــون في هده القناة شكـــــوى قانونية لوزارة العمل ضد إدارة القناة والتي مقرها في طرابلس وتملكها شركة الحرية الدوليـــــة للخدمات الإعلامية؛ إلا أن الوزارة لم تحرك ساكنا.

3.قناة ليبيا الآن الفضائية و مقرها بالقاهرة وفرعهـا بينغازي, مصر و أخبر السيد أحمد النمر وهو المدير والمســـــــؤول على القناة مند 2019 بأن القناة تابعة لمكتب التوجيه المعنوي التابع للقيادة العامة في شرق ليبيا.

تم إقفـــال القناة ووصلت عدد الأشهر المستحقة التي لم يتم دفعها للعاملين إلى ثمانيـــة أشهر.

4.قناة ليبيا الشبابية و التابعة للحكومة، و ذكرت مديعة أنهـــا لم تتلق أجرا مقابل العمل الدي عملت فيه في القناة لمدة ثلاث سنوات.

5.صحفي مصور في صحيفة اللواء المطبوعـــة، التي تأسســـت في عام 2012 تحـــت إشراف وزارة الدفاع لكنها أغلقت لاحقا، أن مصوراً لم يتلق أجـــره مقابل العمل الدي قام به للصحيفة.

تؤكد المنظمات الموقعة أن انتهـــــاج إدارات المؤسسات الإعلامية لسياسات التسويف والمماطلة فيما يتعلق بحل ملـــف دفع المستحقات المالية للعاملين فيها هو تخـــل عن مسؤولياتها الأدبية والقانونية وعـــــدم اكتراثها لحقوق الصحفيين الدين ظلوا ملتزمين بالعمل معها، وعلى هده الإدارات أن تخجـــل من نفسها في التعامل مع هدا الملف.

كما تناشد المنظمات الموقعة أدناه المفوضية الوطنيـــة العليا للانتخابات بعدم قبول ملفـــات المرشحين الدين انتهكوا الحقوق الاقتصادية والاجتماعيـــــة للصحفييـــن.

وتجدد المنظمات في الوقت نفسه دعوتها إلى التعجيـــل بتأسيس نقابـــة للصحفيين في ليبيا تضمـــــن جميع حقوقهم وتكون سنداً قوياً في حماية حقوقهم المهنية، والدفاع عنها أمام الجهات ذات العلاقة.[1]

طرابلس | 2 يوليو 2022

المنظمات الموقعة على البيان:

- المنظمة الليبية للإعلام المستقل
- المؤسسة الليبية للصحافة الاستقصائية
- شبكة أصوات للإعلام
- وكالة الغيمة الليبية للأخبار

[1] أبلغ صحفيو قناة ليبيا روحها الوطن الدين اشتكوا عدم دفع مستحقاتهم المالية من قبل إدارة قناتهم في مارس 2023 المنظمة الليبية للإعلام المستقل بأن إدارة القناة قامت بتسديد كامل مستحقاتهم المالية.

جدول (2) الانتهاكات الاقتصادية و الاجتماعية ضـــد موظفي

موقع المؤسسة الإعلامية (المدينة)	عدد الانتهاكات
طرابلـــــس	3
عمـــــان	5
بنغـــــازي	1
المجمـــــوع	9

6.القوانين والقرارات المحتوية على مخالفات للمعايير الدولية:

1.6. أصدرت حكومة الوحدة الوطنية في 15 سبتمبر 2022 القرار رقـم 811 لسنة 2022 والمتعلق بالشروط والضوابط الخاصة بمزاولة النشاط الإعلامي.

وفيه تم إسناد سلطـــــة إصدار تصريح المزاولة إلى لجنة تنظيم عمل القنوات الخاصة المرئية والمسموعـــة، والتي تم تأسيسها في مارس 2022 بقـــرار حكومي رقم ١٥١ لسنة 2022، واشترط استيفاء مجموعة من الشـــروط المتعلقة بالوضعيـــة القانونية للمؤسسات الإعلامية والتراخيص من جهـــات عمومية مختلفة، علاوة على الرسوم التي يجب دفعها.

يعاب على القرار أنه لم يصدر بعد التشاور مع المؤسســـات الصحفية ســـواء الحكومية او منظمات المجتمع المدني ولم يشرك المؤسسات الصحفية العامة مثل الهيئة العامة لرصد المحتـــوى للإعلامي أو الهيئة العامة للصحافـــة في عضويـــة اللجنة التي أسند إليها مهام منح التراخيـــص للمؤسسات الإعلامية التلفزيونية والإذاعية؟

وبالرغم من ذلك فقد احتوى القرار على نقـــاط إيجابية أهمها ضرورة التوقيع على مدونة السلوك المهني الإعلامي المعتمـــدة من الهيئة العامة لرصـــد المحتوي الإعلامي والتي أعدتها المنظمة الليبية للإعلام المستقل.

2.6.أصدر مجلس النـــواب الليبي القانون رقم (5) لسنة 2022 بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية في 27 سبتمبر 2022 دون التشـــاور مع الجهات المعنية بالصحافة والنشر الإلكتروني أو تقنية المعلومات ودعت منظمات محلية ودولية السلطات الليبية إلى عدم تطبيق القانون بسبب مساسه بصفة مباشـرة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وعلى رأسها حرية الصحافة والحق في حرية التعبير والرأي والحق في حرية التجمـــع السلمي بالإضافة إلى الحق في الخصوصية وحماية المعطيات الشخصية.

كما أعطى القانون الرقابة الشاملة فيما يتعلق بالمحتـــوى الإعلامي لجهات تنفيذية غير ذات صلة دون إذن قضائي مع إمكانية حجب المواقع والمحتوى.

التوصيات:

- مطالبـــة كافة مؤسســـات الدولة المختصـــة بتوفير الحماية للصحفيين والمؤسسات الإعلامية كترجمـــةً لالتزامها باحترام المواثيـــق ذات العلاقة، واحترام تطبيق المادة (19) من الإعـــلان العالمي لحقوق الإنسان، وتعزيزاً لحرية الصحافة الدي تستلزم توفير غطاء شرعي وحمايةٍ دستوريةٍ للعاملين في مجال الصحافة أثناء تغطية الأحداث اليومية حفاظاً على حياتهم.
- حث السلطات الليبية على اتخاذ مزيد من الخطوات لحماية حرية الصحافة وتوفير بيئة مواتية لوسائل الإعلام يمكنها من خلالها العمـــل بحرية، دون تمييز، ودون الخوف من الأعمال الانتقامية أو العقاب التعسفي.
- دعوة السلطات الليبية لعدم تعقيد إجراءات العمل الصحفي من خلال هيئة يوكل إليها مهمة إعطاء أذونات مزاولة العمل الصحفي وفقـا للمعايير الدولية وضمان حصول الصحفيين على التسهيلات الممكنة للحصول علي المعلومات.

- دعوة اللجنة التأسيسة لنقابـــــة الصحفيين التعجيل بتأسيس نقابة جامعة لكل الصحفيين العاملين في المجال الصحفيلا في ليبيا تضمـــــن جميع حقوقهم وتكون سنداً قوياً في حماية حقوقهم المهنية، والدفاع عنهـــا أمام الجهات ذات العلاقة.
- مطالبـــة السلطات التشريعية بإصدار قانون جديد ينظم الإعلام في ليبيا وإلغاء التشريعات والتي تفرض عقوبـــات تصل إلى الإعدام على جرائم متعلقة بالتعبير السلمي عن الرأي، والتي تخالـف الإعلان الدستوري والمواثيق الدولية الخاصة بحماية حرية الصحافة والتي وقعت عليها الدولة الليبية.
- مطالبـــة السلطات بتجريم محاكمة الصحفيين أمام المحاكم العسكرية وتعديل قانون مكافحة الإرهاب وأن محاكمة المواطنين سواء مدنيين أو عسكريين أمام محاكم عسكرية في قضايا الرأي والتعبير خرق جسيـــم لالتزامات ليبيا الدولية لحماية حرية الرأي والتعبير و يخالف الإعلان الدستوري والمواثيق الدولية.
- حـــث السلطات الليبية على إجراء تحقيقات فورية وجادة من أجل إيجاد آليات عملية وفعالة تنهي بشكـــل حاسم حالات الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة ضـد الصحفيين في ليبيا وتنهي حملات التحريض والكراهية.
- مطالبة السلطات الليبية والمجتمع الدولي والجهات الأخرى ذات الصلة بالعمل بقوة من أجل محاسبـــة أولئك الدين ارتكبوا جرائم ضد الصحفيين وأن لايظل مرتكبو هده الانتهاكات مجهولين.
- مطالبة السلطات الليبية باعتماد توصيات خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفييـــن ومسألة الإفلات من العقاب.

المنظمة الليبية للإعلام المستقل

Libyan Organization For Independent Media

مصراتة/ 20 مايو 2023

© 2023 جميع الحقوق محفوظة للمنظمة الليبية للإعلام المستقل (المنظمة الليبية للإعلام المستقل)
© 2023 The Libyan Organization for Independent Media (LOFIM), All Rights Reserved.